الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

تقرير الأداء المالي
نسخة المواطن

النصف الاول من 2026م

آب 2026

محتويات العرض

01 الملخص التنفيذي 04
02 الايرادات 10
03 النفقات 15
04 الفائض والعجز 19

تعريفات بنود الإيرادات والنفقات الواردة في التقرير..

تعريفات الإيرادات

الضرائب والرسوم: الإيرادات المحصلة من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة غير الجمركية.

إيرادات الرسوم الجمركية: الإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم غير المباشرة الجمركية، ولا تشمل بدلات الخدمات الجمركية أو عوائد المرور الجمركية.

إيرادات النفط والغاز: الإيرادات التي تورد إلى الخزينة العامة من قطاع النفط والغاز، وتشمل الفائض المتاح وحق الدولة من النفط.

عوائد استثمارات الدولة: الإيرادات غير الضريبية المحصلة من بدلات الخدمات، وأملاك الدولة واستثماراتها، وعوائد المرور، والإيرادات المتنوعة، وحق الدولة من قطاع الاتصالات.

تعريفات النفقات

النفقات الجارية: النفقات اللازمة لتسيير أعمال الجهات العامة واستمرار تقديم الخدمات، وتشمل الرواتب والأجور والتعويضات والمكافآت والمزايا والمساهمات في الضمان الاجتماعي، إضافة إلى النفقات الإدارية العامة والخاصة والنفقات الموردة للإيرادات.

النفقات الاستثمارية: النفقات المخصصة لإنشاء المشاريع والأصول الحكومية وتطويرها، وتشمل المشاريع الجديدة، والمشاريع المباشر بها، ومشاريع الاستبدال والتجديد والتحسين، إضافة إلى الاحتياطي المخصص للنفقات الاستثمارية.

الدعم والتحويلات والالتزامات: النفقات المخصصة للإعانات والمساهمات والدعم الاجتماعي وتغطية بعض عجوزات المؤسسات العامة، إلى جانب الاعتمادات والالتزامات واجبة الأداء، مثل مخصصات زيادة الرواتب، وأقساط وفوائد القروض، وتسديد الالتزامات المختلفة.

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

01

الملخص التنفيذي

من موازنة المواطن إلى التنفيذ الفعلي: قراءة في أداء الموازنة العامة للدولة للنصف الأول 2026

المقدمة

يأتي هذا التقرير عن تنفيذ الموازنة العامة للدولة للنصف الأول من موازنة عام 2026 ضمن نهج وزارة المالية في تعزيز الإفصاح المالي المؤسسي وتطوير النشر الدوري لبيانات المالية العامة، بما يدعم الشفافية، ويرسخ المساءلة، ويسهم في تعزيز الثقة في المعلومات المالية الحكومية. كما يمثل هذا التقرير استكمالاً لجهود الوزارة في توسيع النشر المالي العام، بعد إصدار موازنة المواطن لعام 2026 التي عرضت ملامح الموازنة المعتمدة وأولوياتها بصورة مبسطة وميسّرة.

ينتقل هذا التقرير من عرض الموازنة المعتمدة إلى عرض نتائج التنفيذ الفعلي خلال الفترة من ا كانون الثاني إلى 30 حزيران 2026، بما يشمل الإيرادات والنفقات العامة، والرصيد المالي المتحقق من فائض، أو عجز وآليات تمويله. ويهدف بذلك إلى إتاحة معلومات مالية دورية وموثوقة للمواطنين السوريين وأصحاب العلاقة، بما ينسجم مع استراتيجية الوزارة في تطوير النشر المالي والشفافية ومواءمته مع معايير الإفصاح والممارسات الدولية ذات الصلة.

التحليل الاقتصادي الكلي: تعافٍ اقتصادي متسارع يدعم الإيرادات، مـع اسـتمرار ضـغـوط التضـخـم وارتفـاع كلفـة الإنفـاق العـام

تشير التقديرات الاقتصادية إلى استمرار تعافي الاقتصاد السوري، مع توقع نمو يتجاوز 11% خلال عام 2026 واستمرار زخم النمو خلال عام 2027، مدفوعاً بتحسن الإنتاج الزراعي وإنتاج النفط والغاز، وتوافر الكهرباء، ونمو التجارة والخدمات، وعودة النازحين واللاجئين وارتفاع أعداد الزوار، إضافة لانعكاسات الإصلاحات التي تعمل عليها الدولة في تشجيع الاستثمار.

انعكس تحسن النشاط الاقتصادي على أداء الإيرادات العامة، من خلال الارتفاع النسبي في التحصيل الضريبي والجمركي وبدء توريد إيرادات النفط والغاز، بما ساهم في تعزيز موارد الخزينة خلال النصف الأول، مع توقع دعم إضافي للإيرادات خلال النصف الثاني من العام.

في المقابل، أدت التوترات الإقليمية وارتفاع أسعار الواردات، ولا سيما الوقود ومواد البناء والمواد الغذائية، إلى زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع تكلفة السلع والخدمات والمدخلات المستخدمة من الجهات الحكومية، بالتزامن مع زيادة الرواتب وتحسن الطلب المحلي.

تواصل وزارة المالية إدارة السياسة المالية ضمن الموارد المتاحة، من خلال تعزيز التحصيل، وترتيب أولويات الإنفاق، وتوجيه الموارد نحو الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية والإنفاق التنموي، مع الحفاظ على الانضباط المالي والحد من الضغوط على الاقتصاد.

استمرار مشاريع تنمية الإيرادات والإنفاق الجاري والاستثماري لدعم النمو الاقتصادي

الأثر لزيادة الإيرادات

رخصة المشغل الخلوي الثاني: تم منح رخصة جديدة لتشغيل خدمات الاتصالات الخليوية، بما يعزز الإيرادات غير الضريبية وموارد الخزينة، إلى جانب دعم الإيرادات المستقبلية لقطاع الاتصالات. ستخصص الحصيلة لدعم الانفاق الاستثماري في المناطق المتضررة إضافة لدعم ريادة الاعمال والشركات الناشئة في قطاع التقنيات.

تطوير إنتاج النفط والغاز: تم توقيع وتنفيذ عدد من العقود والمشاريع لتطوير حقول الغاز وزيادة الإنتاج، إلى جانب التوسع في فرص الاستكشاف، نقل النفط العراقي للموانئ السورية، بما يدعم نمو الإيرادات النفطية والغازية خلال الفترات المقبلة. ولأول مرة تظهر إيرادات النفط والغاز بكاملها في الموازنة العامة للدولة.

مشاريع الربط الرقمي والعبور الإقليمي: التقدم في تنفيذ مشاريع لتطوير شبكة الألياف الضوئية والربط الدولي، بما يعزز موقع سورية كممر إقليمي للبيانات والاتصالات، ويفتح مصادر إضافية للإيرادات غير الضريبية مستقبلاً.

تعزيز التحصيل والامتثال الضريبي: تطبيق إجراءات جديدة لتحسين التحصيل، بما في ذلك بدء تطبيق السلفة الضريبية على المستوردات وتعزيز الربط مع بيانات الاستيراد، بما يدعم مكافحة التهرب وتحسين انتظام تدفقات الإيرادات إلى الخزينة العامة. كما تم صياغة منظومة ضريبية جديدة.

تحسين نسبي في أداء المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة: في ضوء الإصلاحات المؤسسية المتخذة وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، هناك تحسن نسبي في أداء المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة، مما انعكس في تحسن الأداء المالي لهذه المؤسسات، وهو اتجاه عام يفترض أن تعزز في المرحلة القادمة.

الأثر لزيادة الإنفاق

زيادة الرواتب والأجور: مواصلة تحسين الرواتب والأجور، إلى جانب زيادات نوعية لعدد من القطاعات، اعتباراً من أيار 2026، بما ساهم في رفع النفقات الجارية وتحسين دخول العاملين في القطاع العام وتنشيط الاقتصاد.

زيادة المعاشات التقاعدية: إقرار زيادة على المعاشات التقاعدية اعتباراً من حزيران 2026، بما يعزز الحماية الاجتماعية ويحسن دخول المتقاعدين، مقابل زيادة الالتزامات المالية خلال النصف الثاني من العام.

تطوير المرافئ الجافة والربط اللوجستي: إطلاق مشاريع لتشغيل وتطوير المرافئ الجافة وربطها بالمرافئ البحرية وشبكة السكك الحديدية، بما يدعم حركة التجارة والترانزيت ويرفع كفاءة الخدمات اللوجستية، مع أثر متوقع على إيرادات الجمارك والعبور والخدمات.

تطوير قطاع الطيران والمطارات: تطوير واستثمار عدد من المطارات ورفع كفاءتها التشغيلية، بما يدعم حركة المسافرين والشحن والتجارة، ويهيئ لتنمية الإيرادات والرسوم المرتبطة بقطاع الطيران مستقبلاً.

مشاريع الطرق الرئيسة والبنية التحتية: إطلاق مشاريع استراتيجية لإعادة تأهيل وتطوير الطرق الدولية والمحاور الرئيسية، بما يعزز حركة التجارة والنقل والربط بين المحافظات، ويرفع وتيرة الإنفاق الاستثماري مع تقدم التنفيذ.

تحليل الاستدامة المالية العامة: ارتفاع الإيرادات والإنفاق خلال النصف الأول، مع توجيه الإنفاق للأولويات وتأثره بزيادة الرواتب والتوترات الإقليمية.

2.7
مليار دولار

أظهرت نتائج تنفيذ الموازنة خلال النصف الأول من عام 2026 ارتفاعاً واضحاً في حجم النشاط المالي للدولة، حيث بلغت الإيرادات العامة نحو 2.7 مليار دولار، بما يمثل 31% من الإيرادات المقدرة في الموازنة، فيما بلغ الإنفاق العام نحو 3.7 مليار دولار، أي 35% من النفقات المعتمدة، لينتج عن ذلك عجز مالي بنحو مليار دولار.

111%
ارتفاع الإيرادات

تظهر المقارنة مع النصف الأول من عام 2025 ارتفاع الإيرادات بنسبة 111%، مقابل ارتفاع الإنفاق بنسبة 33%. وقد تركزت الزيادة في الإنفاق بصورة رئيسة في النفقات الجارية (أملته متطلبات توحيد الدولة بالتزامن مع تحسين الأجور اعتباراً من شهر أيار 2026)، مع بعض التوسع في الانفاق الاستثماري.

كما ساهمت التوترات الجيوسياسية والإقليمية في زيادة الإنفاق في عدد من القطاعات، وارتفاع تكلفة السلع والخدمات والمدخلات المستوردة المستخدمة من الجهات الحكومية، نتيجة تأثر سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الواردات.

بدأت إيرادات النفط والغاز بالتوريد إلى وزارة المالية اعتباراً من شهر أيار، فيما لم تُورّد متحصلات بيع رخصة المشغل الخلوي الثاني خلال النصف الأول، مما يعني أن نتائج الفترة لا تعكس كامل الإيرادات المتوقعة للعام، ويُتوقع أن تسهم هذه الموارد في دعم الإيرادات خلال النصف الثاني.

بلغ العجز المالي نحو مليار دولار، وأدارته الوزارة عبر تمويل استثماري من خلال سندات قصيرة الأجل، يُسدد خلال عام، بما يحد من أثره المتوقع على الاقتصاد.

بلغت الإيرادات 2.7 مليار دولار والإنفاق 3.7 مليار دولار خلال النصف الأول، ليصل العجز إلى نحو مليار دولار، أي ضمن المستهدف للعجز في الموازنة

النتائج الفعلية للنصف الاول من 2025 و 2026 و موازنة 2026

بالمليون دولار الامريكي

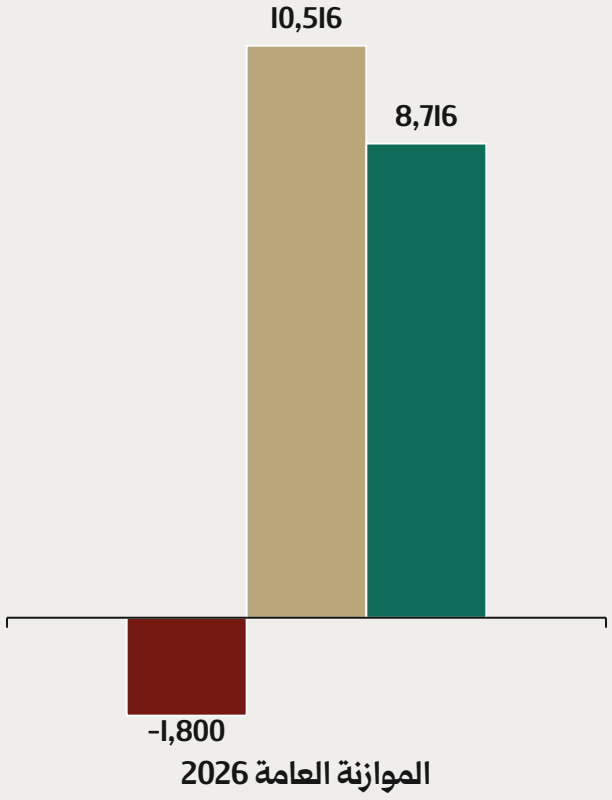

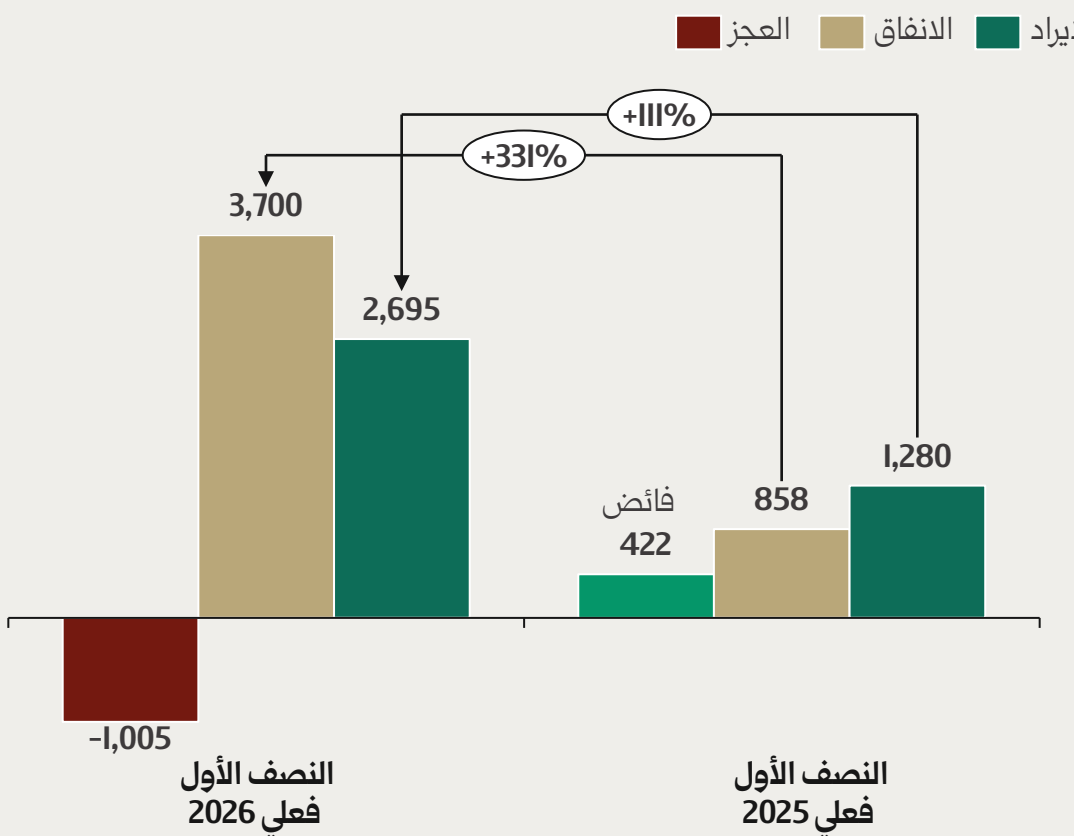

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

02

الإيرادات

التحليل المالي للإيرادات: ارتفعت إيرادات النصف الأول إلى 2.7 مليار دولار، مع بدء توريد إيرادات النفط والغاز في شهر أيار

2.7
مليار دولار

بلغت الإيرادات خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 2.7 مليار دولار، بما يمثل 31% من الإيرادات المقدرة في الموازنة، وبمتوسط شهري بلغ نحو 449 مليون دولار. عادة تزداد الإيرادات وخاصة الضريبية خلال النصف الثاني من العام. وتقدر وزارة المالية أن تقارب الإيرادات الاجمالية مع نهاية العام نحو 8 مليار دولار.

1.1
مليار دولار

جاءت الرسوم الجمركية في مقدمة مصادر الإيرادات بقيمة 1.1 مليار دولار، تلتها عوائد استثمارات الدولة بنحو 763 مليون دولار، ثم إيرادات النفط والغاز بنحو 601 مليون دولار، والضرائب والرسوم بنحو 252 مليون دولار. عادة ما تشهد الإيرادات الضريبية تحسناً في النصف الثاني من العام، مع تقدم الاقرارات الضريبية.

بدأ توريد إيرادات النفط والغاز إلى وزارة المالية اعتباراً من شهر أيار، حيث ستُورّد متحصلات رخصة المشغل الخلوي الثاني خلال النصف الثاني من العام الحالي، ولذلك لا تعكس نتائج الفترة سوى جزء من الإيرادات السنوية المتوقعة.

حسب السياق التاريخي، يُتوقع ارتفاع الإيرادات خلال النصف الثاني، بما يدعم تحقيق المستهدف السنوي، مدفوعة باستمرار تحسن التحصيل الضريبي والجمركي، واستمرار توريد إيرادات النفط والغاز، وتحصيل متحصلات رخصة المشغل الخلوي الثاني ورسوم عبور الوقود. وتبقى النتيجة النهائية مرتبطة بحجم الإيرادات النفطية وتوقيت تحصيل الإيرادات الاستثنائية.

بلغت إيرادات النصف الأول 2.7 مليار دولار، وتصدرتها الرسوم الجمركية مع بدء توريد إيرادات النفط والغاز في شهر أيار

تفاصيل الإيرادات للنصف الاول لعام 2026

بالمليون دولار الامريكي

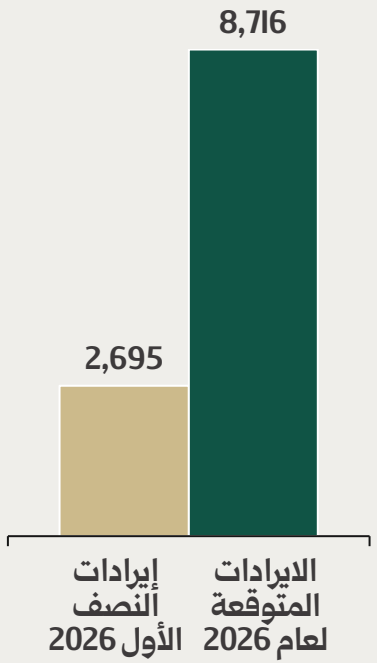

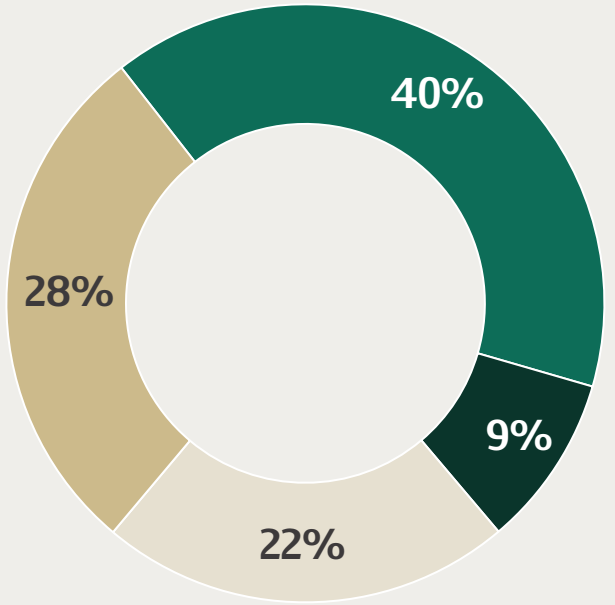

1,079
إيرادات الرسوم الجمركية

252
الإيرادات من الضرائب و الرسوم

601
الإيرادات من النفط والغاز

763
الايرادات من عوائد استثمارات الدولة

بلغ تنفيذ الإيرادات 31% من تقديرات الموازنة، قبل توريد متحصلات رخصة المشغل الخلوي الثاني ومع بدء الإيرادات النفطية في شهر أيار

مدى تنفيذ الايرادات من موازنة 2026

بالمليون دولار الامريكي

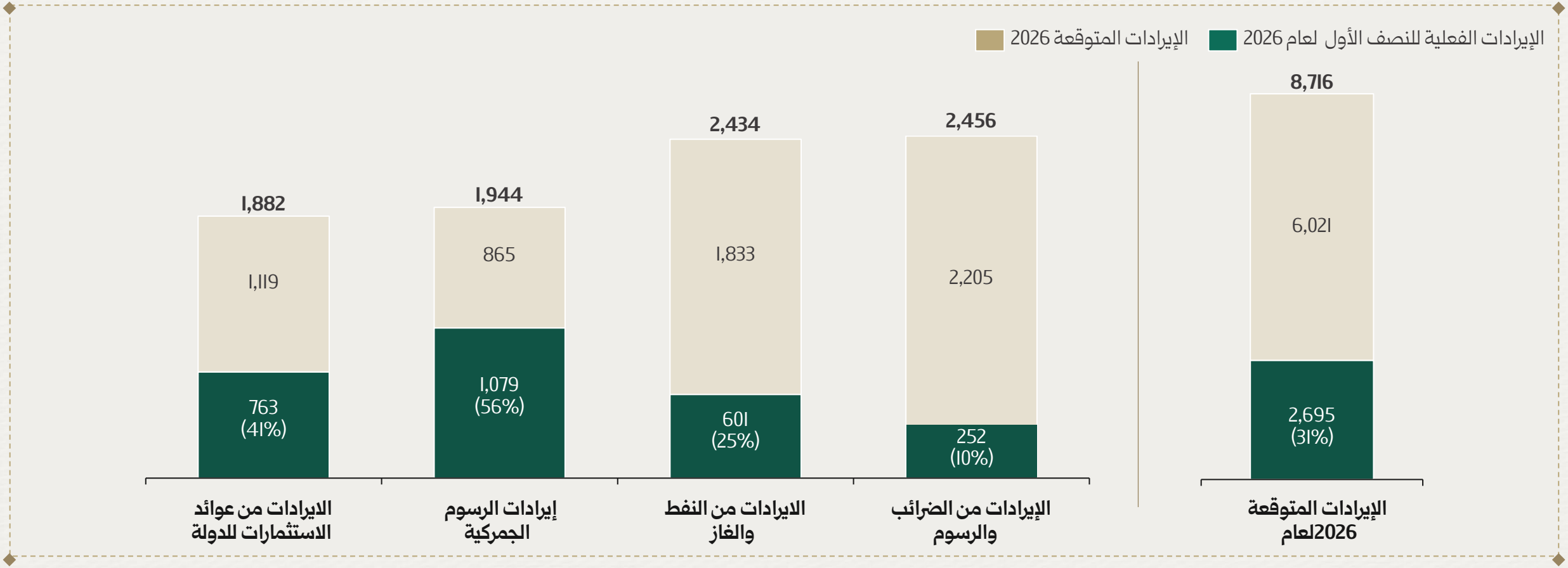

الإيرادات تسير على المسار الصحيح لتحقيق هدف 2026

تم تحقيق حوالي ثلث الإيرادات السنوية في النصف الأول من العام. بقيمة 2.7 مليار دولار (31% من التقدير السنوي)، وهذا يتوافق مع النمط التاريخي للإيرادات في السنوات الماضية، ومع توقعات الوزارة للسنة الكاملة.

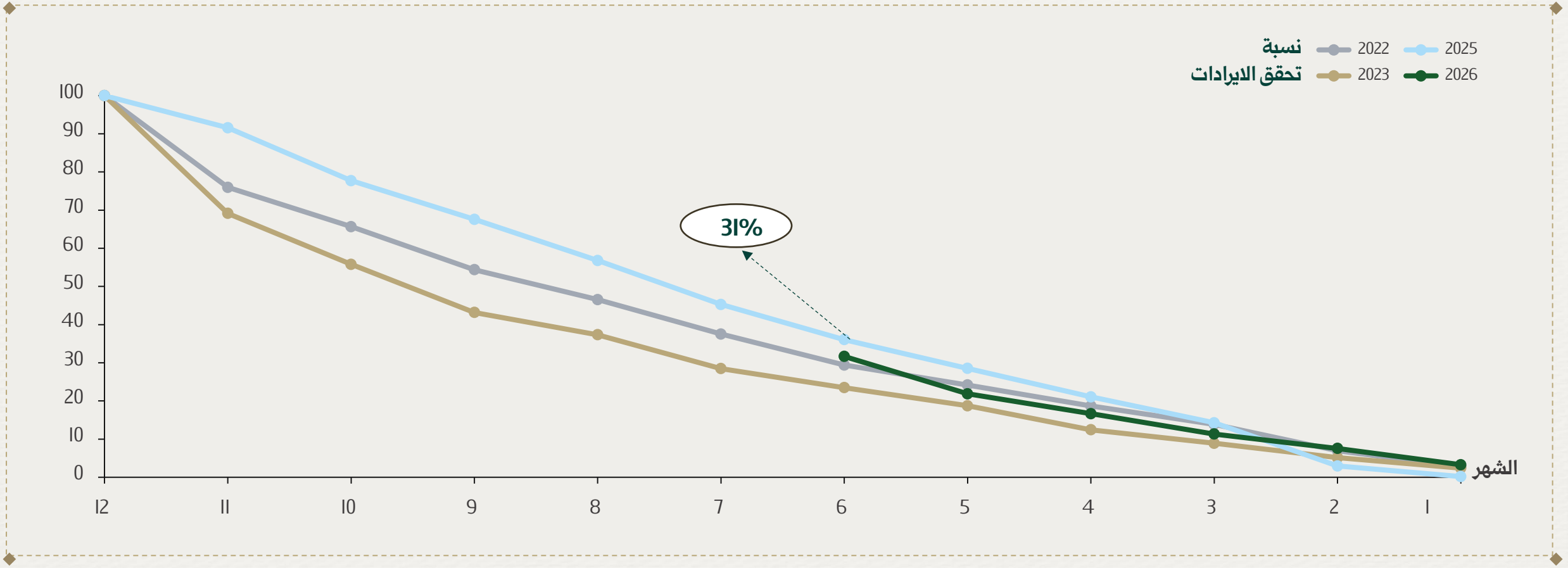

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

03

النفقات

التحليل المالي للنفقات: بلغ الإنفاق 3.7 مليار دولار خلال النصف الأول، مـدفوعاً بالنفقـات الجاريـة وزيـادة الرواتـب والتـوترات الإقليميـة

3.7
مليار دولار

بلغ إجمالي الإنفاق العام خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 3.7 مليار دولار، بما يمثل 35% من النفقات المعتمدة في الموازنة، وبمتوسط شهري بلغ نحو 617 مليون دولار. كما ارتفع الإنفاق بنسبة 331% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025.

1.34
مليار دولار

توزع الإنفاق بصورة رئيسية بين الرواتب والأجور بنحو 1.34 مليار دولار، والنفقات الإدارية بنحو 1.03 مليار دولار، والنفقات الاستثمارية بنحو 1.02 مليار دولار، والدعم والضمان الاجتماعي بنحو 315 مليون دولار. وبلغ تنفيذ النفقات الاستثمارية نحو 35% من مخصصاتها السنوية.

خلال النصف الأول من العام، تم توجيه الإنفاق بشكل رئيسي إلى تشغيل المؤسسات العامة واستمرار تقديم الخدمات، وتمويل زيادة الرواتب المطبقة اعتباراً من شهر أيار، وتلبية الالتزامات الأمنية والدفاعية الأساسية. ومن المتوقع ارتفاع الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية خلال النصف الثاني.

ساهمت التوترات الجيوسياسية والإقليمية في زيادة الضغوط على الإنفاق، نتيجة تأثر سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الواردات، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات والمدخلات المستخدمة من الجهات الحكومية.

يُتوقع ارتفاع الإنفاق خلال النصف الثاني مع استمرار الأثر الكامل لزيادة الرواتب وتقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية، فيما تواصل الوزارة ترتيب أولويات الإنفاق ضمن الموارد والتمويل المتاحين، بما يحافظ على الانضباط المالي والالتزام بالمخصصات المعتمدة.

بلغت النفقات الفعلية للدولة خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 3.7 مليار دولار أمريكي

تفاصيل النفقات للنصف الاول لعام 2026

بالمليون دولار الامريكي

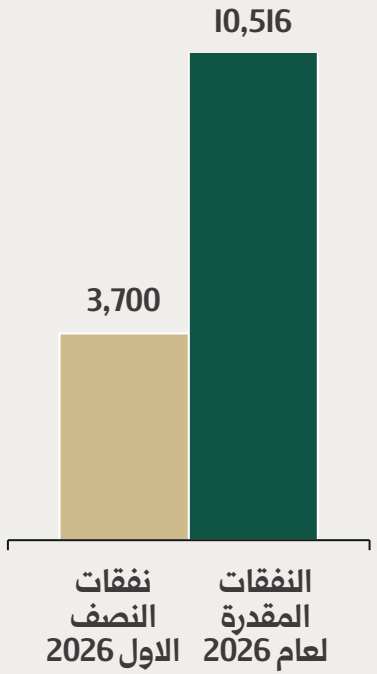

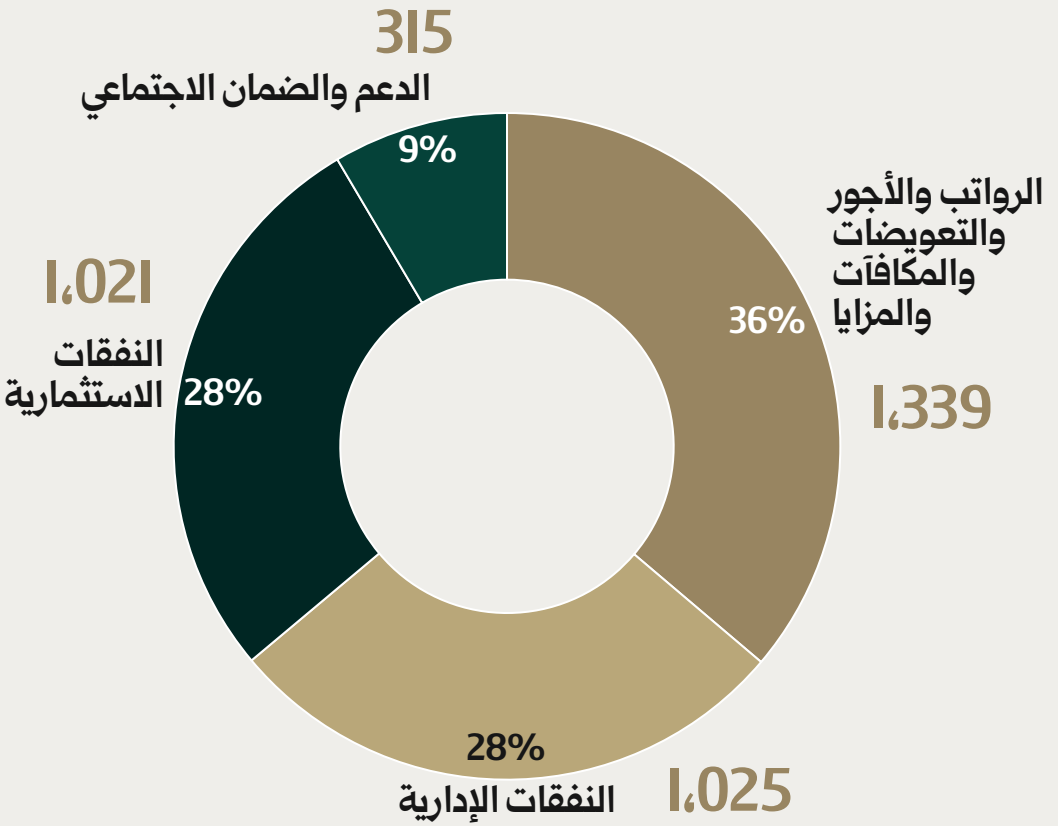

شهدت نفقات النصف الاول لعام 2026 زيادة بنسبة 33I% بالمقارنة بالعام الماضي

النفقات 2026

بالمليون دولار الامريكي

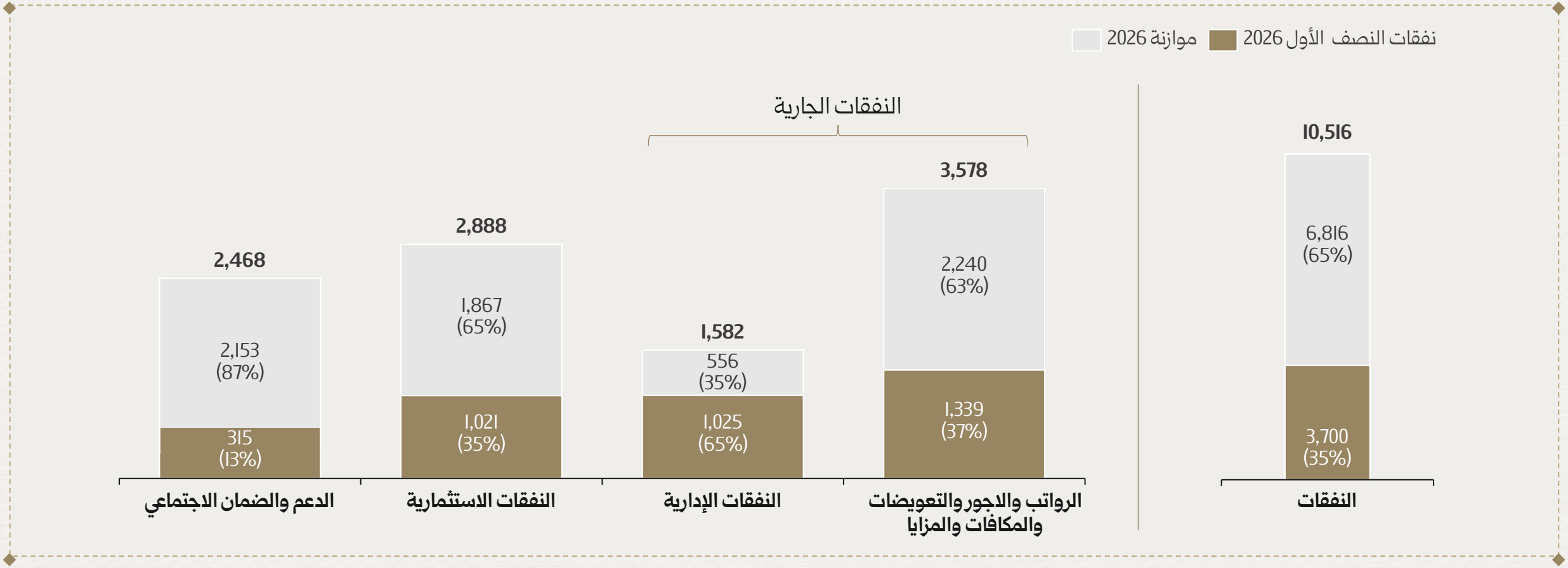

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المـالـيـــــــة
MINISTRY OF FINANCE

04

الفائض والعجز

بلغ العجز المالي في النصف الاول نحو مليار دولار (56% من المقدر لـ 2026)، وتمت إدارته من خلال تمويل استثماري قصير الأجل يُسدد خلال عام، بما يحد من أثره على الاقتصاد.

مصادر تمويل العجز

بالمليون دولار الامريكي

الجمهورية العربية السورية
SYRIAN ARAB REPUBLIC

وزارة المـالـيـــــــة
MINISTRY OF FINANCE

نهاية التقرير

شكـــــراً لكـم